

منظمة الوحدة الافريقية : عندما يجتمع الفقراء .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ١١٦، ٢٨ يوليو ١٩٨٦، باريس، ص ٢٧

الأربعاء 10 شباط (فبراير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية



منظمة الوحدة الافريقية

عندما يجتمع فقراء العالم

ينعقد في أديس ابابا اجتماع لمنظمة الوحدة الافريقية، جدول الاعمال حافل. ثمة خلافات داخلية، لكن المشاكل الاقتصادية تبقى على رأس جدول الاعمال

اصبح من المألوف ان تجتمع منظمة الوحدة الافريقية منذ تأسيسها في ايار (مايو) ١٩٦٣، واصبح من المعتاد انتظار النتائج السلبية التي تتلو انفضاض كل مؤتمر سنوي على مستوى رؤساء الدول الاعضاء خاصة في السنوات الاخيرة.. ولا تختلف هذه الحال عن اوضاع منظمات اخرى كثيرة دولية واقليمية... مثل مجلس الامن أو جامعة الدول العربية او مجموعة بلدان السوق الاوروبية المشتركة او الاوبيك او مجموعة دول عدم الانحياز.. فالعالم يمر بمرحلة تحول داخل الازمة، وثمة تعديل في تلك المنظمات.

البعض يتعرض لمحاولة انهائها كما هو الحال مع منظمة اليونسكو، وموقف الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما منها.. ومنظمات اخرى يسعى النظام الدولي لاضعافها لكي يعيد ترتيب العالم بقليل من الجهد مثل مجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية. بالطبع..

وبرغم ان واحداً من المبادىء التي ينص عليها الميثاق التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية هو «التخلص من آثار الاستعمار في افريقيا».. فان ذلك يبدو كمزحة.. فالقارة الافريقية ما زالت مجرد «اوراق لعب» بيد القوى الغربية الكبرى. تنفذ مخططها الاقتصادي والاستراتيجي والدبلوماسي. فالمؤتمر سوف ينعقد وعلى جدول اعماله اشتداد اعمال العنف ضد السكان السود في جنوب افريقيا.. ومباركة الولايات المتحدة لنظام بريتوريا العنصري وضغطها على الدول الافريقية المجاورة له للتفاوض معه برغم معارضة منظمة الوحدة الافريقية..

وكانت منظمة الوحدة الافريقية منذ تأسيسها

قد اعتبرت جنوب افريقيا «دولة غير افريقية» ولم توجه اليها الدعوة للدخول كعضو في المنظمة. بل وطالب الرئيس آدم كوجو في المؤتمر التاسع عشر «بان تطور البلدان الافريقية قوتها النووية، وبشكل سريع وتشكيل جبهة دفاع مشترك لمواجهة نظام جنوب افريقيا وكل عدو احتمالي لبلدان المنظمة»!

وان كان هذا طموحاً خيالياً لقارة جائعة، فان الحد الادنى الذي يمكن المطالبة به قد يدور حول المساندة المادية والمعنوية الفعلية للشعب الافريقي المقهور داخل ارضه.. وكذلك مساندة النظم المجاورة التي تتحمل عدوانه ضد اقتصادياتها المتهالكة من جراء الازمة وضد شعوبها.. واتخاذ موقف مقاطعة حقيقية لهذا النظام..

وينعقد المؤتمر في ظل حدوث تغييرات اخرى على الساحة الافريقية اهمها وجود نظام جديد بالسودان يأخذ مسافته عن الولايات المتحدة

وبالتالي عن لعب دور مباشر في مشكلة تشاد...

الرئيس السنغالي عبده ضيوف هو رئيس الدورة الحالية ويعتبره الغرب الحكيم الذي سيقود حل هذه المشاكل جذرياً... رغم ان جهوده باءت بالفشل عندما نظم لقاء، في نهاية اذار (مارس) ١٩٨٦، بين حسين حبري (رئيس تشاد) وبين غوكوني وداي زعيم المعارضة.. وذلك حول مائدة واحدة.. لم يذهب اليها احد.. وتلاها سيل من الشتائم بين الاطراف المتنازعة والوسطاء بينهم.. فالرئيس حبري يصف وداي بانه «مجرد «دمية» أو لعبة وان من يجب التفاوض معه هو القذافي».. وداي يصفه رئيس السنغال بانه «أخلّ بوعده ولم يحضر» بينما هذا الاخير ينعت عبده ضيوف بانه «عميل متحمس للامبريالية»!

ويقول رئيس جمهورية الكونغو، ساسو نجوسو، المكلف من منظمة الوحدة الافريقية بتلك المساعي الحميدة: «ان الصراع في تشاد لا تحله

المعارك المسلحة.. الا اذا قررت فرنسا احتلال الشمال.. او ساعدت ليبيا وداي على احتلال كل تشاد.. وفي الحالتين سيحدث صراع ليبي - فرنسي.. ويخرج الامر من يد منظمة الوحدة الافريقية وعن حدود مساعيها».

بالاضافة لهذه الموضوعات التي قد تنهك لمدة سنوات رؤساء الدول الاعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية.. يطرح، بالطبع، موضوع الساعة عندما تذكر كلمة ازمة. فالبلدان الاعضاء تواجه مشاكل جمة على صعيد تسديد «اشتراكها» اذ ما زال هناك مبلغ يتجاوز ٤٠ مليون دولاراً لم يسددمن قبل بعض الدول.. وقد تم تخفيف الميزانية الى نحو ٢٥ مليون دولار لسنة ٨٦/ ١٩٨٧.. وبدأت المنظمة تتبع سياسة تقشفية لتوفير ١,٥ مليون دولار.. وقررت اغلاق العديد من مكاتبها في بعض العواصم الافريقية (اكرا وكامبالا...) وبالتالي تقليص عدد العاملين فيها الذين يتناولون كمصاريف واجور نحو ٨٠ في المئة

من الميزانية السنوية؟!.

يتضمن جدول اعمال المؤتمر بالضرورة، مشكلة الوضع الاقتصادي للبلدان الاعضاء بالمنظمة، فالبلدان الافريقية كما يقول احد الخبراء الاقتصاديين «تكاد تحتكر الفقر الدولي» فمن بين افقر ٣٥ دولة في العالم نجد ٢٢ دولة افريقية سكانها ٢٢٣ مليون نسمة، ويتزايدون سنوياً بمعدل ٣ في المئة مقابل ٢,٦ في المئة قبل ١٩٧٣.. ويبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد من هذه الدول نحو ٢٢٠ دولاراً فقط وهو رقم يمثل اقل من ٢ في المئة من متوسط دخل الفرد في البلدان الصناعية المتقدمة الذي يتجاوز ١١ الف دولار سنوياً.

يضاف لهذه الدول مجموعة بلدان اخرى متخلفة عددها ٣٧، متوسط دخل الفرد فيها ١٤٣٠ دولاراً سنوياً في حده الاقصى و٢٤٠ دولاراً كحد ادنى منها ١٥ بلداً افريقياً.. ويثير هذا الوضع الافريقي

ردود فعل الاقتصاديين الذين يتوقعون كارثة تحل

في السنوات القادمة بعديد من هذه البلدان..

ونذكر انه في المؤتمر السابق (المؤتمر الحادي والعشرين)، ندد رئيس جمهورية اثيوبيا اثناء اعمال المؤتمر بالموقف الـدولي وامتناعه عن مساعدة البلدان التي تهددها المجاعة. (اثيوبيا من افقر ثلاث دول في العالم..) بل ان اعمال المؤتمر انتهت بتقرير شديد السوداوية.. اقر «بان اقتصاد معظم بلدان القارة الافريقيـة يهدده الخراب والكوارث القريبة. من جراء انعدام عدالة النظام الاقتصادي الدولي، ونتيجة لعوامل مناخية (طبيعية) قاسية ومن جراء سياسات اقتصادية خاطئة اتبعتها بعض البلدان الافريقية».

وكانت البلدان الصناعية المتقدمة قد رفضت توفير الاموال اللازمة لمساندة عدد من البلدان الافريقية بدعوى ان اقتصادياتها تمر بمراحل صعبة تفرض عليها اتخاذ سياسات اقتصادية تقشفية.. أو انها لم تنته بعد من اعادة ترتيب بنود ميزانياتها!

وعلى المستوى المحلي نجد ان كل اقتصاديات البلدان الافريقية الاعضاء في المنظمة (باستثناء قلة) لا تمر فقط بمرحلة توقف عن النمو وانما بتدهور مستمر وتراجع لمعدلات النمو اي ان الدخل القومي ينخفض ومن ثم فان الثروة القومية تتآكل.. فبعد ان كانت معدلات نمو القطاع الزراعي ٢,٤ في المئة او ٣ في المئة سنوياً في الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٢ اصبحت هذه المعدلات ١ في المئة او (– ١,٣ في المئة) بالنسبة للبعض الآخر..

ويوجد تدهور مماثل في قطاع الصناعة ايضاً من معظم هذه البلدان مؤداه استمرار الدول الافريقية من افتقاد الاساس المادي اللازم ليس فقط لنموها وانما لمجرد وجودها واستقرار كياناتها الهشة.

وترتب على ذلك تراجع رهيب في مستويات المعيشة.. فبين منتصف الستينات وأوائل السبعينات كان نصيب الفرد من الدخل القومي

يزيد بمعدلات تتراوح بين ١,٣ في المئة و٢ في المئة سنوياً.. فاصبحت هذه الدخول تتقهقـر الآن بمعدلات تتراوح بين ٢,٥ في المئة و٥,٥ في المئة سنوياً.

ولن تتوقف اعمال المؤتمر عند طرح هذا الوجه القاسي للاقتصاد الافريقي فقط وانما ستزيده قسوة بمناقشة مسألة الديون الخارجية لافريقيا التي بلغت طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي ١٦٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ بعد ان كانت ١١٢ مليار دولار قبل ذلك بأربع سنوات وتضاعفت تقريباً قيمة نفقات خدمة الديون الخارجية لتصبح ٣٠ مليار دولار مقابل ١٧ مليار من ١٩٨١.. اي ان ديون افريقيا اقل قليلا من خمس ديون البلدان المتخلفة بينما اعباء خدمة الديون اكثر من ٢٢ في المئة من اجمالي خدمة ديون البلدان المتخلفة (نحو ١٣٥ مليار دولار)!

وان كانت منظمة الوحدة الافريقية قد ولدت في قلب حركة التحرر الوطني في عز صعودها فانها

كانت تحمل في داخلها منذ البدء جرثومة التناقض الداخلي.. فدولة توجو لم توقع الميثاق في ٢٥ ايار (مايو) ١٩٦٣ مع البلدان الاخرى وانما في ايلول (سبتمبر) لأنها كانت في مرحلة الاستشفاء من الانقلاب الذي حدث في كانون الثاني (يناير) من العام نفسه.

وبرغم ذلك زاد عدد الدول الاعضاء من ٣٢ دولة عند التأسيس الى ٥١ الآن.. فهل ستصمد منظمة الوحدة الافريقية في مواجهة مشاكلها وصراعاتها الاقليمية وتداخل هذا الصراعات مع استراتيجية الدول الكبرى؟ ام ستخرج منها البلدان العربية.. كما يدعو لذلك رئيس دولة زائير «موبوتو» الذي يهدد بانشاء «منظمة للدول الافريقية السوداء» في مواجهة جامعة الدول العربية!

مصطفى نور الدين عطية

أي رسالة أو تعليق؟